عقد توفير تمويل شراء أوراق ماليه بالهامـــش

إسم العميل : .....

رقم العميل : .....

58 شارع جزيرة العرب – المهندسين – الجيزه
تليفون : 33450004 (أربع خطوط) فاكس : 33450089

عقد توفير تمويل شراء أوراق مالية بالهامش

انه فى يوم الموافق / / أبرم هذا العقد بين كل من :

1- شركة إتش دي لتداول الاوراق المالية (ش.م.م) - والمؤسسة طبقاً لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ومقرها 58 شارع جزيرة العرب – المهندسين والمصرح لها من الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية للقيام بتداول الأوراق المالية بالهامش بتاريخ 10 /7 / 2018، ويمثلها فى هذا العقد السيد / - بصفته

ويشار إليها فيما بعد ب " الشركة " أو " الطرف الأول " .

2- ويمثل العميل (الطرف الثانى) فى هذا العقد .

الأسم:		
كود موحد:	رقم الحساب لدى الشركة:	مدير الحساب:
الوظيفة:	تاريخ الميلاد: / /	الجنسية :
نوع اثبات الشخصية:	رقم إثبات الشخصية:	تاريخ الصدور:
عنوان المنزل:		
عنوان العمل:		
عنوان المرسلات:		
البريد الألكترونى:		تليفون المنزل:
تليفون العمل:	المحمول:	الفاكس:

ويشار إليه فيما بعد بالعميل أو " الطرف الثانى "

تمهيد

حيث أن الشركة مصرح لها من الهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية للقيام بعمليات تداول الأوراق المالية بالهامش ، و ان العميل يرغب فى القيام بهذه العمليات عن طريق إصدار أوامر للطرف الأول (سواء بيع او شراء) عن طريق الفاكس او باليد او عن طريق البريد الإلكترونى أو التليفون على ان يتم تسجيلها بمعرفة الطرف الاول طبقاً للنظام المعتمد من الهيئة ، ووفقاً لشروط هذا العقد ، وكذلك عقد فتح الحساب لدى الشركة المبرم بين الطرفين ، وأحكام قانون سوق المال ولائحته التنفيذية ، وعلى الأخص القرار الوزارى رقم 84 لسنة 2007 ،

لذلك فقد اتفق الطرفان على ما يلى :

البند الأول

يعتبر التمهيد السابق ومرفقات هذا العقد جزءاً لا يتجزأ منه .

الاسم :.....

التوقيع:.....

البند الثانى

نطاق العقد

بموجب طلب فتح الحساب (المرفق 1) تقوم الشركة بناءاً على أوامر الطرف الثانى بشراء أسهم باسمه ولحسابه بنظام الهامش ، بشرط ان يسدد مقدماً ما لايقل عن 50% من ثمن الأوراق المالية أو نسبة لا تقل عن 20% من ثمن السندات التى تقوم الشركة بشرائها لحساب العميل وبناء على اوامره ووفقاً لأحكام هذا العقد أو أن يضع تحت تصرف الشركة أحد الضمانات التالية بذات القيمة :

(أ) خطابات ضمان مصرفية غير مشروطة صادرة لصالح الشركة من أحد البنوك أو فروع البنوك الأجنبية الخاضعة لإشراف البنك المركزى المصرى .

(ب) ودائع لدى أحد البنوك أو فروع البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى المصرى ، بشرط أن يتم تجميدها لدى البنك لصالح الشركة مع إمكانية تسييلها عند طلب الشركة دون أشتراط موافقة العميل، على أن يتم تقييمها بنسبة (90%) من أصل مبلغ الوديعة .

(ج) أوراق مالية يتوافر فيها المعايير التى تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة ولا تقل قيمتها فى تاريخ تقييمها عن (100%) من ثمن الأوراق المالية المشتراة لحسابه فى تاريخ الشراء ، ولا يجوز أن يكون محل الشراء بالهامش إلا الأوراق المالية التى تتوافر فيها المعايير التى تضعها إدارة البورصة وتعتمدها الهيئة العامة للرقابة المالية ويوافق عليها الطرفان وتلتزم الشركة بإبلاغ العميل بهذه الأوراق المالية وأى تعديل يحدث عليها وعلى الشركة أتخاذ التدابير اللازمة حيال ذلك .

البند الثالث

التزامات العميل

يلتزم العميل ويتعهد بما يلى :

1- بفتح حساب لدى الشركة ويقوم بالتوقيع على كافة المستندات والأوراق المتعلقة بالشراء بالهامش على الأسهم بما فى ذلك التفويض للشركة (المرفق 2)

2- السداد النقدى لقيمة مديونية العميل التى تم تمويلها من الشركة أو تقديم الضمانات التى تطلبها الشركة وزيادتها عند زيادة نسبة مديونية العميل إلى القيمة السوقية للأوراق المالية أوالسندات محل الشراء عن نسبة 70% من القيمة السوقية للأوراق المالية أو 90% من القيمة السوقية للسندات ، وذلك خلال يومين عمل من طلب الشركة سداد باقى قيمة الأسهم أو السندات أو تغطية مركز العميل ، وإذا لم يقدم العميل الضمانات المطلوبة أو يقوم بالسداد النقدى للفرق يحق للشركة بيع الأوراق المالية أو تسييل الضمانات الموجودة تحت يدها لتغطية ذلك الفرق للوصول بنسبة المديونية إلى 50% أو أقل بالنسبة للأسهم أو 80% أو أقل بالنسبة للسندات، و الموافقة على قيام الشركة كنائب عنه دون أى إخطار في حالة تسييل الضمانات بالعملات الاجنبية بتحويل الدولار الامريكى أو أى عملة اخرى إلى الجنيه المصرى وذلك وفقا لأسعار الصرف المتاحة بأى من البنوك الخاضعة للبنك المركزى المصرى في يوم التحويل.

3- بدفع المصاريف والعمولات ومقابل تكلفة التمويل للتعامل بالهامش والمحددة فى المرفق (3) بهذا العقد ، وذلك خلال يومى عمل من تاريخ إخطار الشركة له بالسداد .

وتنفيذ الالتزامات الواردة فى هذا العقد ، فإن العميل يوافق على ما يلى:-

(أ) تفويض الشركة ببيع أسهمه لتغطية التزاماته قبل الشركة ،سواء تلك المشتراه بنظام الهامش او تلك المقدمة كضمان ، وذلك فى حالة إخلال العميل بالتزاماته قبل الشركة وفى الحدود التى تعيد نسبة التمويل المقدمة من الشركة إلى النسبة المحددة فى هذا العقد (المرفق 2) .

الاسم : .....

(ب) الموافقة الكتابية على قيام البورصة أو الشركة بالإطلاع على حساباته لدى أية جهة كانت ، للوقوف على ملاءته المالية ومدى قدرته على التزامه بتنفيذ تعهداته (المرفق2) .

(ج) الموافقة على أن تنتقل الأوراق المالية التى يقدمها كضمان إلى أمين الحفظ الذى تحدده الشركة .

(د) عدم التصرف فى الأوراق المالية المشتراه بنظام الهامش قبل سداد قيمتها بالكامل ما لم توافق الشركة على غير ذلك .

البند الرابع

حقوق العميل

يحق للعميل :

1- الوفاء بباقى ثمن الأوراق المالية المشتراة بالهامش فى أى وقت .

2- استرداد ما يزيد عن الضمانات المقدمة منه إذا أنخفضت نسبة مديونيته عن النسبة المتفق عليها بموجب هذا العقد .

3- إستبدال الضمانات المودعة بضمانات أخرى تقبلها الشركة فيما لا يخل بالقواعد الحاكمة .

البند الخامس

التزامات الشركة

التزامات الشركة بموجب هذا العقد قد تخضع للأحكام التالية :

1- بذل عناية الرجل الحريص فى تنفيذ هذا العقد والتحقق من قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ، وعليها إعادة تقييم حالة العميل كلما رأت ضرورة لذلك وبحد أدنى مرة كل اثنى عشر شهراً .

2- لا تلتزم الشركة بإجراء أية عمليات شراء بالهامش ما لم يكن العميل قد اودع نقداً النسبة المتفق عليها بشرط ألا تقل عن 50% من قيمة الأسهم و 20% من قيمة السندات أو أن يقدم الضمانات المتفق عليها لتنفيذ أوامر الشراء بالهامش .

3- تقوم الشركة بإبلاغ شركة الإيداع والقيد المركزى بأية عملية تداول بالهامش فى ذات يوم تنفيذ العملية لحجز الأوراق المالية المشتراة بالهامش بحساب العميل لدى أمين الحفظ لصالح الشركة ، بحيث لا يجوز التصرف فيها إلا من خلال الشركة .

4- تمكين الهيئة والبورصة من الأطلاع على جميع البيانات والمستندات المتعلقة بعمليات التداول بالهامش .

5- إمساك دفاتر وحسابات مستقلة آلية وبطريقة مؤمنة لتسجيل عمليات التداول بالهامش .

6- تسليم العميل بياناً توضح فيه مفهوم واحكام التداول بالهامش وإجراءاته ومزاياه ومخاطره وان ترسل له هذا البيان سنوياً على الأقل (مرفق4) .

7-إرسال كشف حساب شهرى للعميل توضح فيه قيمة المصاريف والعمولات ومقابل تكلفة التمويل وقيمة مديونية العميل والضمانات العينية من أسهم أو سندات وقيمتها السوقية أو النقدية أو خطابات الضمان المحتفظ بها لديها لحساب العميل أو التى تم تسييلها .

وإذا لم يعترض العميل خلال خمسة عشرة يوماً من تاريخ استلامه لكشف الحساب الشهرى ، يعتبر ذلك إقراراً منه بصحة وسلامة الكشف وما ورد فيه .

8- تقييم الأوراق المالية المشتراه بالهامش محل هذا العقد وإعادة تقييمها فى نهاية كل يوم .

9- إخطار أمين الحفظ (المودعة لديه الأوراق المالية) (الذى ستنقل إليه الأوراق المالية محل هذا العقد) بصورة من هذا العقد .

الاسم :.....

البند السادس

حقوق الشركة

1- يقوم الطرف الأول بإعادة تقييم الأوراق المالية محل الشراء بالهامش فى نهاية كل يوم عمل وفقاً لقيمتها السوقية فإذا تبين له نتيجة لانخفاض القيمة السوقية لهذه الأوراق أن مديونية العميل قد تجاوزت (60%) من قيمتها السوقية بسعر الإقفال المعلن من البورصة وجب عليه إخطار الطرف الثانى بتخفيض هذه النسبة سواء بالسداد النقدى أو بتقديم ضمانات إضافية، وعليها اتخاذ هذا الأجراء إذا بلغت النسبة (85%) بالنسبة للسندات الحكومية ، وللطرف الأول اتخاذ إجراءات بيع الأوراق المالية وتسييل الضمانات المقدمة من الطرف الثانى للوصول بنسبة مديونيته إلى (50%) او أقل من القيمة السوقية للأوراق المالية المشتراة بالهامش ، أو (80%) أو أقل بالنسبة للسندات الحكومية فى الحلات الآتية :

(أ) إذا لم يقم الطرف بتخفيض نسبة مديونيته عن النسبة المشار إليها الفقرة السابقة وذلك بعد مرور يومى عمل على إخطاره .

(ب) إذا بلغت نسبة مديونية الطرف الثانى (70%) من القيمة السوقية للأوراق المالية أو (90%) من القيمة السوقية للسندات الحكومية .

ويجوز للطرف الثانى تخفيض نسبة مديونيته إما بالسداد النقدى أو بتقديم إحدى الضمانات الآتية التى توضع تحت تصرف الشركة:

أ- خطابات ضمان مصرفية غير مشروطة صادرة لصالح الطرف الأول من احد البنوك المصرية أو فروع البنوك الأجنبية الخاضعة لإشراف البنك المركزى المصرى .

ب- ودائع لدى أحد البنوك أو فروع البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزى المصرى ، بشرط أن يتم تجميدها لدى البنك لصالح الطرف الأول وانه يجوز تسييلها عند طلبة دون اشتراط موافقة الطرف الثانى على ان يتم تقييمها بنسبة (90%) من اصل مبلغ الوديعة .

ج- أوراق مالية يتوافر فيها المعايير التى تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة .

ويستبعد من حساب الضمانات المقدمة أى ورقة مالية تفتقد أحد المعايير المشار إليها سواء تم تقديمها كضمانة أصلية إضافية .

وتسرى هذه الأحكام عند انخفاض القيمة السوقية للضمانات المقدمة من الطرف الثانى .

2- فى حالة عدم التزام العميل بأحكام هذا العقد أو مخالفته لشروط وأحكام التداول بالهامش الواردة فى اللائحة التنفيذية للقانون يحق للشركة القيام بما يلى .

(أ) اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو التصرف فى الأوراق المالية محل التداول بالهامش أو المقدمة كضمان فى حالة فقدها شرطاً أو أكثر من الشروط المعتمدة للسماح بتداولها بنظام التداول بالهامش وذلك بعد إخطار العميل .

(ب) تحصيل قيمة الكوبونات لأية أوراق مالية واستلام الاسهم المجانية أو الناتجة عن تجزئة السهم أو أية حقوق أخرى مرتبطة بالأوراق المالية محل هذا العقد وذلك لتسوية أية مبالغ تكون مستحقة على العميل .

(ج) إجراء أية عمليات على الأوراق المالية محل العقد لضمان حقوقها قبل العميل سواء بالبيع او الشراء أو الرهن أو خلافة وفقاً للقواعد الحاكمة .

وحتى تتمكن الشركة من تنفيذ واجباتها والالتزام بمسئوليتها قبل العميل والجهات الرسمية طبقاً لهذا العقد ، فإنه يحق للشركة :-

(أ) الحصول على الأتعاب والعمولات والمبالغ المستحقة لها بموجب هذا العقد نظير قيامها بتنفيذ التزاماتها ، ويلتزم العميل بتعويض الشركة عن أية أضرار تلحق بها نتيجة لتنفيذها لالتزاماتها بموجب هذا العقد .

(ب) طلب أية بيانات إضافية من العميل (طبقاً لأحكام قانون غسل الأموال ولائحته التنفيذية) للتعرف على هوية المستفيدين الحقيقيين من العمليات التى يجريها العميل ومصادر الأموال التى يستثمرها بما فى ذلك الحصول على إقرارات كتابية من العميل بمصدر تلك الأموال.

الاسم :.....

البند السابع
مدة العقد

تبدأ مدة هذا العقد من تاريخ التوقيع عليه وتستمر لمدة سنة واحدة ويجدد تلقائياً لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الأطراف الطرف الاخر برغبته فى عدم التجديد .
ومع ذلك يجوز لأى طرف إنهاء العقد قبل 30 يوماً من نهاية مدته بموجب إخطار كتابى . وعند انتهاء أو فسخ العقد يجب تصفية الحساب بين الطرفين ولا يجوز للعميل إنهاء العقد إذا لم يقم بتصفية الحساب المدين به للشركة وكشرط مسبق لحق الإنهاء .

البند الثامن
طرق الاتصال والمخاطبات بين طرفى العقد
إتفق الطرفان على ان تكون المخاطبات والمكاتبات باحدى الطرق الآتية :-

☐ التليفون ☐ بريد ☐ الفاكس ☐ البريد الإلكترونى ☐ باليد ☐ SMS ☐ اي من الطرق السابقة

البند التاسع
أحكام عامة

1- لا يجوز تعديل هذا العقد ومرفقاته إلا كتابة وباتفاق الأطراف ، وتسرى أية إخطارات فى حق الأطراف إذا أرسلت على العناوين وبالطرق المحددة فى هذا العقد ، وفى حالة قيام العميل بتغييرها يجب إخطار الطرف الأول بذلك بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصل ولا يسرى هذا التغيير فى حق " الطرف الأول " الا بعد إستلامه لهذا الخطاب ويقر العميل بأنه إذا لم يرسل للطرف الأول إعتراض على اى من كشوف الحساب المرسلة إليه من الطرف الأول بموجب خطاب موصى عليه بعلم الوصول خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إرساله يكون ذلك موافقة نهايته منه على ما تظهره هذه الكشوف من أرصدة ولا يحق له الإعتراض على كل او بعض أرصدة حساباته لدى الطرف الأول فى الحال أو فى المستقبل . كما يقر العميل فى حالة عدم وصول كشف الحساب إليه فى خلال خمسة عشر يوماً من التاريخ المحدد لإرساله (فى نهاية كل ثلاثة أشهر) أن يبادر بطلبه من الطرف الأول خلال أسبوع آخر فإذا لم يطلبه خلال هذه المدة فلا يحق له الإحتجاج بعدم وصوله ، فضلاً عن أنه تعتبر صور خطابات الطرف الأول وإخطاراته إثباتاً للإرسال ولما تحتويه تلك الكشوف .
2- تسرى على هذا العقد احكام القانون المصرى ، وعلى الأخص الباب التاسع من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال والصادرة بموجب القرار الوزارى رقم 84 لسنة 2007 والتى تعتبر جزء لا يتجزأ من هذا العقد .
3- فى حالة نشوء اى نزاع او خلاف حول تفسير أو تنفيذ هذا العقد ولم يتوصل الأطراف إلى حله ودياً ، فإنه يجوز إحالة هذا النزاع او الخلاف إلى التحكيم طبقاً لأحكام قانون التحكيم رقم 27 لسنة 1994
ويكون مقر التحكيم بمدينة القاهرة ويكون التحكيم باللغة العربية .
4- (احكام اخرى) .

الطرف الأول	الطرف الثانى
الاسم :.....	الاسم :.....
التوقيع:	التوقيع:.....

المرفق (1)
(طلب فتح حساب لتداول الأوراق المالية بالهامش)

اولاً :- بيانات تملأ بمعرفة العميل:

أسم العميل :		الجنسية :
نوع ورقم تحقيق الشخصية :		
جهة الاصدار :	تاريخ الاصدار :	تاريخ الميلاد :
صندوق البريد :	الرمز البريدى :	المدينة :
عنوان المنزل :		
الوظيفة :	تليفون العمل :	الفاكس :
عنوان العمل :		
تليفون المنزل :	المحمول :	البريد الألكترونى :

(فى حالة ما إذا كان للعميل تعاملات سابقة مع الشركة يتم تحديث بياناته بالعقد الأساسى للشركة مع توقيع الموظف المسئول بالتأكيد من استكمال وسلامة البيانات).

حيث أننى أرغب فى التعامل بنظام الشراء الهامشى وذلك وفقآ للبيانات التالية :

- .نوعية الأوراق المالية المطابقة لمعايير الشراء الهامشى والمختارة من قبل البورصة المصرية (والموافق عليها من قبل الشركة).
- حجم الأوراق المالية المتعامل عليها بنظام الشراء الهامشى والمحدد من قبل البورصة لكل ورقة مالية (والموافق عليها من قبل الشركة).

وذلك طبقآ لشروط و قواعد التعامل بنظم الشراء بالهامش الوارد بقرار وزير الإستثمار رقم 84 لسنة 2007 والتى تنص على ما يلى :-

1- يتعهد العميل فى حالة قيامه بشراء أى ورقة مالية بنظام الشراء الهامشى من خلال شركة إتش دى لتداول الأوراق المالية بسداد نقدى لا يقل عن 50 % من قيمة الشراء للأوراق المالية وأن يقدم أحد الضمانات التالية (خطابات ضمان / ودائع بنكية / أوراق مالية) طبقآ للمادة 294 من الباب التاسع الخاص بعمليات الشراء الهامشى .
2- يتعهد العميل أنه فى حالة قيامه بشراء أى ورقة مالية بنظام الشراء الهامشى من خلال شركة إتش دى لتداول الأوراق المالية بتحمل وسداد جميع المصاريف والعمولات ومقابل تكلفة التمويل المستحقة للشركة وفقآ للشروط والقواعد التى تضعها الشركة .
3- يتعهد العميل أنه فى حالة قيامه بشراء أى ورقة مالية بنظام الشراء الهامشى من خلال شركة إتش دى لتداول الأوراق المالية بتقديم الضمانات اللازمة عند زيادة نسبة المديونية / القيمة السوقية للأوراق المالية محل الشراء عن قيمتها السوقية طبقآ للمادة 295 من الباب التاسع الخاص بعمليات الشراء الهامشى .
4- يحق لشركة إتش دي لتداول الاوراق المالية أتخاذ الأجراءات لبيع الأوراق المالية محل الشراء وتسييل الضمانات المقدمة من العميل فى الحالات التى وردت فى المادة 295 من الباب التاسع الخاص بعمليات الشراء الهامشى .
5- يفوض العميل شركة إتش دي لتداول الأوراق المالية بادارة حساباته بيعآ وشراء للأوراق المالية محل الشراء الهامشى أو المقدمة كضمان من العميل .
6- يفوض العميل شركة إتش دي لتداول الأوراق المالية بالأطلاع على كشوف حساباته وجميع ارصدته من الاوراق المالية لدى اى جهه بما فى ذلك هيئة الرقابة المالية والبورصة وشركة مصر المقاصة و أى شركة سمسرة اخرى .
7- يوافق العميل على ان تنتقل الأوراق المالية التى يقدمها كضمان إلى ادارة سجلات بنك بلوم مصر إذا كانت مودعة لدى أمين حفظ أخر أو آمين الحفظ الذى تحدده الشركة .
8- يقر العميل أن الشركة الحق فى تعديل هذه الشروط طبقآ لدراسة حالة العميل .
9- يقر العميل بانه أطلع على جميع المواد الوارده بقرار 84 لسنة 2007 من الباب التاسع الخاص بعمليات الشراء الهامشى .

(توقيع العميل مصادق عليه من احد البنوك)

أسم العميل : .....

التوقيع : .....

التاريخ : .....

ثانياً : بيانات تملأ بمعرفة الشركة :

1. حجم التمويل الأقصى الممنوح للعميل بالنظام الهامشي .....
   a. ويجوز زيادة الحد الاقصى الممنوح في حالة تقديم العميل لضمانات جديدة بشرط عدم تجاوز نسبة 15% للافراد و20% للمجموعات المرتبطة من اجمالى المبلغ المجنب من قبل الشركة.
2. نوع الضمانات المقدمة من العميل للتعامل بالنظام الهامشي .....
   a. الضمانات التى يجب تقديمها
      i. أسهم (100%) .
      ii. خطابات ضمانات بنكية (100%) .
      iii. آذون خزانة (100%) .
      iv. ودائع لدى البنوك (90%).
3. حجم الضمانات المقدمة من العميل للتعامل بالنظام الهامشي :.....
4. قيمة العمولات والمصاريف المقررة لعمليات الشراء الهامشي:.....
5. قيمة (نسبة) تكلفة التمويل المستحقة للشركة مقابل التعامل بالنظام الهامشي.....

أسم الموظف :.....

التوقيع : .....

التاريخ : .....

(توقيع العميل مصادق عليه من احد البنوك)

أسم العميل : .....

التوقيع : .....

مرفق(2)
تفويض

هذا التفويض صادر من الموقع أدناه بصفته لصالح شركة إتش دي لتداول الاوراق المالية واستناداً لعقد التداول الهامشي المؤرخ بتاريخ / / المبرم بين الطرف الأول شركة إتش دي لتداول الاوراق المالية والطرف الثانى السيد/ .....

الموقع أدناه .

وبموجبه يفوض الموقع أدناه الشركة (الطرف الأول) فيما يلى :-

أولاً : تجميد الرصيد والتصرف بالبيع فى كل أو جزء من الأوراق المالية والسندات المملوكة للطرف الثانى أو تسييل خطابات الضمان البنكية أو بيع أسهم و أذون الخزانة المقدمة كضمان من الطرف الثانى لضمان عمليات التداول بالهامش ، وذلك فى الحدود التى تمكنه من تغطية الرصيد النقدى المدين المكشوف للطرف الثانى نتيجة عدم سداد قيمة عمليات شراء اوراق مالية أو سندات حسب ما ورد فى العقد المشار إليه عاليه ، بالإضافة إلى العمولات وتكاليف التمويل وكذلك المصروفات التى تترتب على عدم السداد – وذلك على حسابه وتحت مسؤليته – وذلك دون الرجوع للطرف الثانى أو إخطاره قبل إتخاذ أى إجراءات قضائية أو إجراءات بيع.

(ومن المعلوم أن المقصود بالأوراق المالية والسندات فى هذا البند تلك الأوراق محل التعامل بالهامش أو المقدمة كضمانات أصلية أو إضافية محل هذا العقد).

ثانياً : فى حالة عدم تغطية حصيلة البيع أو تسييل الضمانات للرصيد النقدى المدين يحق للطرف الأول الرجوع على الطرف الثانى للوفاء بباقى الدين ، مع تحمله كافة الأعباء المترتبة على ذلك بما فى ذلك الفوائد القانونية بحد أقصى مقداره 7% سنوياً .

ثالثاً : يوافق العميل للشركة والبورصة على حق الأطلاع على حساباته لدى آية جهة كانت للوقوف على ملاءته المالية .

المفوض

(توقيع مطابق من بنك)

الأسم :

التوقيع :

التاريخ :

المرفق (3)

بيان العمولات والرسوم وتكلفة التمويل

عمولة التداول	
مصروفات فتح حساب لأول مرة	

سوف تحمل الشركة العميل مصروفات التداول والتى تختلف طبقآ لحجم تعاملاته .

- رجاء ملاحظة ان عمولة التداول لدى الشركة لا تتضمن المصروفات الأخرى كمقابل خدمات الهيئة والبورصة والمقاصة ، الدمغات الحكومية ، أتعاب آمين الحفظ ، أو أى من الرسوم الأخرى التى قد تنتج عن عملية تداول ألأوراق المالية فى البورصة .

رسوم إيداع الأوراق المالية والرسوم الإدارية

1- تبلغ رسوم إيداع الأسهم بنظام إمساك السجلات % من القيمة السوقية للأسهم فى آخر يوم عمل من السنة .

2- فى حالة الأنتقال إلى آمين حفظ آخر ، الرسوم المحصلة % من سعر إقفال اليوم السابق .

3- تبلغ رسوم تحصيل الكوبونات % من قيمة الكوبون .

4- فى حالة البيع عن طريق شركة سمسرة آخرى ، تبلغ الرسوم المحصلة % من سعر البيع .

5- تبلغ مصاريف الحفظ المركزى % من قيمة كل تداول .

تعد الرسوم والعمولات والمصاريف السابق ذكرها جزء من الشروط (البند الثانى) نموذج فتح حساب لدى الشركة ، وتملك الشركة الحق فى تعديل العمولات والمصاريف فى أى وقت بشرط أن تقوم الشركة بإبلاغ العميل قبل نفاذ التعديل بأسبوع على الأقل.

يخصم مباشرة من حساب العميل مصاريف تحصيل الشيكات المسحوبة على البنوك ومصاريف التحويل من حساب العميل طبقآ لتعليماته، بالإضافة إلى المصاريف الإدارية الخاصة بحساب العميل .

تكلفة التمويل :

يلتزم العميل بسداد مقابل تكلفة تمويل على رصيده المدين لدى الطرف الأول بواقع 24% سنوياً (على اساس يومى 360 يوم في السنة) ويوافق العميل على قيام الطرف الأول بتحميل حسابه بكافة المبالغ المستحقة عليه يومياً مع خصمها شهرياً من حسابه وتملك الشركة الحق فى تعديل تكلفة التمويل فى أى وقت بشترط أن تقوم الشركة بإبلاغ العميل قبل نفاذ التعديل بأسبوع على الأقل.

الأسم :

التوقيع :

التاريخ :

مرفق (4)

بيان يوضح مخاطر تداول الأوراق المالية بالهامش

يعد نشاط تداول الأوراق المالية المشتراة بالهامش نشاطاً عالى المخاطر حيث أن المخاطر المرتبطة بهذا النظام قد تؤدى إلى خسارة كبيرة ، وذلك إلى جانب التكاليف والمصروفات المرتفعة الخاصة بتنفيذ تلك العمليات ، ومن فإن هذا النظام لا يتناسب مع العملاء الذين لا يريدون تحمل درجة عالية من المخاطرة ، كما انه لا يتلاءم مع محدودى الاستثمارات .

وجدير بالذكر أن نشاط تداول الأوارق المالية المشتراة بالهامش ينطبق عليه ذات المخاطر التى تسرى على تداول الأوراق المالية بوجه عام ، إضافة إلى عدد آخر من المخاطر الأستثمارية والتى يعد من أهمها انخفاض سعر البيع عن سعر الشراء مما يترتب عليه خسائر رأسمالية يتحملها العميل ، علماً بأنه من الممكن أن تزيد خسائر عمليات الشراء بالهامش عن رأس المال المستثمر فى تأمين العمليات المشتراة بالإضافة إلى تكاليف عمليات التمويل المرتبطة بعمليات الشراء بالهامش .

وبناء عليه يتطلب التعامل وفقاً لهذا النظام معرفة جيدة بالأوراق المالية المتداولة بالسوق وكذلك معرفة متعمقة بسوق الأوراق المالية وبأساليب وإجراءات ونظم التداول .

مرفق طيه القواعد والإجراءات التنفيذية الحاكمة والمنظمة للتعامل بالهامش .

1- الباب التاسع من اللائحة التنفيذية للقانون .

2- القواعد والإجراءات التنفيذية الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال والبورصة والمقاصة .

3- أى قواعد إضافية حاكمة

4- بيان بالأوراق المالية المسموح بتداولها بالهامش .

الأسم :

التوقيع :

التاريخ :

المرفق (5)

تفويض بالإطلاع على الحسابات

هذا التفويض الصادر من الموقع أدناه بصفته لصالح شركة إتش دى لتداول الأوراق المالية و أستنادآ لعقد التداول بالهامش المؤرخ في / / المبرم بين الطرف الأول (شركة إتش دى لتداول الأوراق المالية) والطرف الثانى السيد / ..... الموقع أدناه بالأطلاع على كشوف الحساب الخاصة بى لدى أى من امناء الحفظ او من خلال شركة مصر للمقاصة والقيد و الحفظ المركزى .

وهذا تفويض منى بذلك ،،،،

المفوض
(توقيع مطابق من البنك)

الأسم : .....

التوقيع : .....

التاريخ : .....

المرفق (6)

تفويض بالتجميد

هذا التفويض الصادر من الموقع أدناه بصفته لصالح شركة إتش دى لتداول الأوراق المالية و أستناداً لعقد التداول بالهامش المؤرخ في / / المبرم بين الطرف الأول (شركة إتش دى لتداول الأوراق المالية) والطرف الثانى السيد / ..... الموقع أدناه .

وذلك فى تجميد أى أسهم متاحة أو مجانية أو أسهم زيادة رأس المال أو أسهم التجزئة للأوراق المالية المحفوظة لدى أى من أمناء الحفظ كذلك فى بيع حق الأكتتاب فى حالة عدم رغبة العميل فى الأكتتاب وكذلك تحصيل قيمة الكوبونات لكل تلك الأوراق المالية فى مواعيد أستحقاقها .

وهذا تفويض منى بذلك ،،،،

المفوض
(توقيع مطابق من البنك)

الأسم : .....

التوقيع : .....

التاريخ : .....